

”
اثر منهج اتخاذ القرارات على
مستخدمي القوائم المالية
وجودة المعلومات المحاسبية

الدكتورة

بتول محمد نوري المهداوي

الجامعة المستنصرية / كلية الإدارة والاقتصاد

المدرس

سمير منير عبد الملك الشماع

الجامعة المستنصرية / كلية الإدارة والاقتصاد

“

المستخلص

في ظل التطور الحاصل في الفكر المحاسبي والاهتمام بالاطار المفاهيمي للنظرية المحاسبية، ظهرت الحاجة الى التعمق في دراسة دور مناهج النظرية المحاسبية في تلبية حاجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات وجودة هذه المعلومات وانعكاس ذلك على سلوكهم وتأثيره في قراراتهم. وقد تناول البحث دراسة احد هذه المناهج الا وهو منهج اتخاذ القرار لبيان اثره على سلوك مستخدمي القوائم المالية وجودة المعلومات المحاسبية من خلال فهم العلاقة بين هذا المنهج وجودة المعلومات المحاسبية ودرجة الافصاح التي يرغب بها مستخدمي القوائم المالية لترشيد قراراتهم.

The Abstract

Regarding the development occurred in Accounting thinking and the attention of the Conceptual Framework for Accounting theory, the need for deeply studying the role of Accounting theory approaches in preparing the requirement of those who use Financial statements as far as the information, its quality and the reflection of this on their behavior and decision, such a need has appeared.

The present research tackles one of these approaches i.e. that of decision making to show its effect on the behavior of the financial statements Users and the quality of Accounting information throughout understanding the relationship between this curriculum and the quality of the Accounting information, and the level "degree" of revealing which those Users require to rationalize their decisions.

المقدمة

لعب اتخاذ القرارات دورا مركزيا في صياغة النظرية المحاسبية وتعريف المحاسبة، وتعزز ذلك بمرور الوقت، حيث جاء في تعريف AAA ان المحاسبة هي عملية تحديد وقياس وايصال المعلومات الاقتصادية للمساعدة في صياغة احكام وقرارات من قبل مستخدمي هذه المعلومات، في حين ذكرت FASB في بيان مفاهيم المحاسبة المالية No.1 بان دور التقارير المالية في الاقتصاد هي تقديم المعلومات التي تساعد في اتخاذ قرارات الاعمال والقرارات الاقتصادية (Eldon & Michael, 2001: 199).

لذا هنالك حاجة الى دراسة كيفية قيام مستخدمي القوائم المالية في صناعة واتخاذ القرارات وبالتالي في استقرار واستنباط ماهي المعلومات ذات القيمة العالية التي تساعد مستخدميها في صناعة واتخاذ القرارات الرشيدة مع اختلاف اهداف وحاجات هؤلاء المستخدمين ونوعية وكمية المعلومات المطلوبة من قبل كل منهم.

1. منهجية البحث

1.1 مشكلة البحث

مازال الفكر المحاسبي يعاني من تنوع اهداف واحتياجات مستخدمي القوائم المالية ومتخذي القرارات مما يلزم الباحثين في مجال الاطار المفاهيمي للنظرية المحاسبية من التوسع في دراسة احتياجات متخذي القرارات واثارها السلوكية ومدى تاثيرها بمنهج اتخاذ القرارات (كأحد مناهج النظرية المحاسبية) وجودة المعلومات التي يمكن ان تقدمها القوائم المالية لتمكين هؤلاء المستفيدين باختلاف اهدافهم من صناعة واتخاذ القرارات الرشيدة.

2.1 اهمية البحث

تأتي اهمية البحث في اظهار اهمية منهج اتخاذ القرارات كأحد مناهج النظرية المحاسبية التي تهتم بمعرفة احتياجات مستخدمي القوائم المالية ومتخذي القرارات من المعلومات المحاسبية ودرجة جودة هذه المعلومات التي تساهم في ترشيد قراراتهم الاستثمارية والاثار السلوكية لجودة المعلومات على متخذي القرارات.

3.1 هدف البحث

يهدف البحث الى التعرف على:

1. منهج اتخاذ القرارات كأحد المناهج المهمة للاطار المفاهيمي للنظرية المحاسبية.
2. احتياجات مستخدمي القوائم المالية ومتخذي القرارات من المعلومات التي تقدمها القوائم المالية وجودة هذه المعلومات.

3. الآثار السلوكية لمستخدمي القوائم المالية ومتخذي القرارات ومدى تأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية التي تقدمها القوائم المالية.

4.1 فرضية البحث

استند البحث الى فرضية مفادها "تتأثر جودة المعلومات المحاسبية المقدمة وفق منهج اتخاذ القرارات باهداف واحتياجات مستخدمي ومتخذي القرارات مما يساهم في ترشيد قراراتهم".

5.1 منهج البحث

اعتمد البحث على منهج استقرائي استنباطي وصفي لدراسة تأثير الفكر المحاسبي ومناهجه المتعددة على سلوك وقرارات المستفيدين مما تقدمه القوائم المالية من معلومات وجودة هذه المعلومات بالاستناد على المصادر العلمية الرصينة واستطلاع آراء الباحثين في مجال الفكر المحاسبي وعينة من المستفيدين من المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات.

2. صناعة واتخاذ القرارات

ان معرفة المعلومات المفيدة والتي تساعد مستخدميها في اتخاذ القرارات المناسبة يتطلب التعرف على مراحل عملية اتخاذ القرارات التي تعد جوهر العملية الادارية، حيث اعتبر Simon ان الادارة هي اتخاذ القرارات (الخطيب وسالم، 2009: 250) وبالتالي فان عملية اتخاذ القرارات تؤثر في سلوك مستخدمي المعلومات وفي تحديد احتياجاتهم من هذه المعلومات.

وتعد عملية اتخاذ القرارات الخطوة الاخيرة في مراحل صناعة القرارات (دراسة المدخلات المتاحة والضرورية والتي تقود ادارة الوحدة الاقتصادية الى الحصول على المخرجات المناسبة والتي تساهم في اتخاذ القرارات) (الشماع، 2010: 19).

وهناك العديد من نماذج صناعة القرارات منها (الخطيب وسالم، 2009: 252):

1. النموذج العقلاني: يفترض هذا النموذج بان الافراد يستطيعون ان يحددوا اهداف وانواع ومستويات البدائل، ومن ثم اختيار البديل الذي يقدم البديل الافضل.
 2. النماذج السياسية لصناعة القرارات: وهي نماذج تكون قراراتها نابعة من التنافس والمساومة من خلال مجموعات ذات الاهتمام والمصلحة.
 3. النموذج التنظيمي في صناعة القرارات: ياخذ هذا النموذج بالاعتبار الصفات البنوية والسياسية للمنظمة في التعامل مع المشكلات والقرارات.
- ان مراحل عملية اتخاذ القرارات تعني دراسة المشكلة وتحديد مجموعة البدائل المتاحة ثم الاختيار والمفاضلة بين هذه المجموعة من البدائل لاختيار البديل المناسب الذي يؤدي الى اتخاذ القرار

المناسب في الوقت المناسب والذي يامل تحقيق الاهداف المطلوبة من خلال الاستخدام الامثل والكفوء للموارد المتاحة (الشماع، 2010: 19).

3. منهج اتخاذ القرارات

هو احد المناهج المتعددة لبناء الاطار المفاهيمي لنظرية المحاسبة التي اقراها تقرير جمعية المحاسبة الامريكية AAA بعنوان نظرية المحاسبة ومدى قبول هذه النظرية لعام 1977 (Statement Of Accounting Theory And Theory Acceptance) حيث جاء فيه ان منهج اتخاذ القرارات هو المنهج الذي يركز على احتياجات مستخدمي التقارير المالية وذلك من حيث طبيعة المعلومات التي يحتاجونها وقدراتهم على تشغيل واستخدام المعلومات ونوعية نماذج القرارات التي يعتمدون عليها، حيث تم تقسيم هذا المنهج الى (الشيرازي، 1990: 87):

- أ. مناهج تهتم بنماذج اتخاذ القرارات : وهي مناهج قياسية يتم التوصل اليها استنباطيا.
- ب. مناهج تهتم بسلوك متخذي القرارات: يغلب على هذه المناهج الصفة الوضعية وتعتمد الاسلوب الاستقرائي والتجريبي.

وطبقا لمنهج اتخاذ القرارات يتم تقييم ودراسة النماذج المحاسبية البديلة على اساس مدى ملائمتها لعملية اتخاذ القرارات مع مراعات الجوانب الاتية (الشيرازي، 1990: 355):

1. الجوانب السلوكية للمعلومات المحاسبية: يعد هذا الجانب من الاتجاهات الحديثة في الفكر المحاسبي نظرا لخلو المداخل التقليدية من الاعتبارات السلوكية. فالمعلومات المحاسبية سواء من حيث الشكل او المحتوى تؤثر على متخذي القرارات سواء كانوا داخليين او خارجيين، حيث يتطلب هذا الجانب معرفة اثر المعلومات على سلوك متخذي القرارات وكيفية استخدامهم لهذه المعلومات من خلال التركيز على مدى كفاية الافصاح وفائدة المعلومات المحاسبية وانعكاسها على مستخدميها، واثر البدائل المحاسبية المختلفة في عملية صناعة واتخاذ القرارات (مثل طرق تقييم المخزون او طرق احتساب الاندثار) ومدى التغير او الاختلاف الذي ينشأ عنها ويعد ذو اهمية نسبية حيث تتاثر البدائل المحاسبية بدورها بالخصائص النفسية لمتخذي القرارات اكثر من اعتمادها على حجم العنصر نفسه.
2. احتياجات متخذي القرارات من المعلومات المحاسبية: تختلف احتياجات متخذي القرارات باختلاف مستخدميها وقدرتهم على التعامل مع المعلومات المحاسبية التي تقدمها القوائم المالية وحجم وكمية هذه المعلومات، ونماذج اتخاذ القرارات المستخدمة من قبل المستفيدين من المعلومات المحاسبية، حيث وضحت قائمة مجلس معايير المحاسبة المالية رقم (1) عن مفاهيم المحاسبة المالية ان اهداف اعداد القوائم المالية تقوم على اساس تحديد احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية الخارجيين الذين يفتقرون الى السلطة اللازمة لوصف المعلومات المالية التي يريدونها.

وقد اضافت قائمة المجلس ماييلي "قد يملّي محدد التكلفة - المنفعة عدم تقديم المعلومات التي تدرس او تستخدم بواسطة عدد قليل من الافراد، ولكن يجب ان لا تستبعد التقارير المالية المعلومات الملائمة لمجرد انها صعبة الفهم على البعض او لان بعض المستثمرين او الدائنين لم يختاروا استخدامها" (هندركسون، 1990: 184). لذا على التقارير المالية ان تقدم المعلومات المحاسبية الملائمة والموثوقة الى مستخدميها دون ان يتاثر ذلك بمحدد الكلفة - المنفعة لان احتياجات مستخدمي المعلومات تحدد على اساس الاهداف التي يسعى كل منهم لتحقيقها، حيث الاتجاه العام هو اعداد قوائم محاسبية عامة يمكن بها مقابلة احتياجات كافة الاطراف المعنية والمستفيدة، اي انها تقي باحتياجات الجميع دون التركيز على اهتمامات طرف دون غيره. وبناءا على ذلك يتم اختيار مدى سلامة طريقة محاسبية او نظرية معينة من نظريات القياس على اساس اتفاقها مع هذا الهدف العام (-19: 1970, APB Statement No.4).

ان اختلاف نماذج القرارات والتقدم في وسائل القياس يجعل تصور متخذي القرارات عن المعلومات المرغوب فيها يتاثر الى حد كبير بالخبرة المتجمعة لديهم وبالطريقة التي اعتادوا عليها في اتخاذ القرارات، ويشير الشيرازي الى ان المعلومات بصفة عامة هي ليست محايدة او انها تخلو من اي تاثير سلوكي على مستخدميها (الشيرازي، 1990: 363).

3. قدرت المعلومات المحاسبية على التنبؤ: بما ان عملية اتخاذ القرارات تتعلق بالمستقبل، فان المعلومات الملائمة هي تلك المعلومات التي تمكن مستخدميها من التنبؤ بالاحداث ونتائج هذه الاحداث في المستقبل. وبناءا على ذلك فان تقييم الاسس المحاسبية البديلة يتم على اساس قدرة هذه الاسس على التنبؤ بالمتغيرات التي تهم متخذي القرارات ومدى توفر المعلومات المفيدة في عملية التنبؤ، اي معلومات تتعلق بالمستقبل بالاضافة الى المعلومات المتعلقة بالاداء السابق والحالي، وهذا ممكن ان تقدمه المحاسبة من خلال درجة الافصاح التي تساهم في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية وقدرتها على توفير المساعدة في التنبؤ بالمستقبل سواء عن طريق الخطط الموضوعية او عن طريق تحليل ودراسة الاداء السابق اي المعلومات التاريخية (الفعلية) من خلال تحديد اتجاهات الماضي والذي على ضوءها يمكن استنتاج ما هو متوقع مستقبلا او تحديد مؤشرات التحول في المتغيرات المحيطة (الاختبارات او المؤشرات المالية) واستخدام هذه المؤشرات المسبقة كاساس في التنبؤ مع ملاحظة ان هذه المؤشرات لا تعد بحد ذاتها تنبؤات مستقبلية وانما هي مدخلات لعملية التنبؤ، ولذلك فان القدرة على التنبؤ هي في الواقع نتيجة مشتركة لنوعية المعلومات المحاسبية المتاحة ونوعية نماذج القرارات المستخدمة في عملية التنبؤ.

4. مستخدمي القوائم المالية

تتمثل المشكلة الرئيسية في تحديد جودة وكمية المعلومات التي تقدمها القوائم المالية في معرفة من هم مستخدمي القوائم المالية، فالبعض يعتقد انها الادارة والبعض الاخر يعتقد انهم العاملين او الزبائن او الجمهور. في حين ان FASB عرفهم بانهم حملة الاسهم والمستثمرين والمقرضين كونهم المستفيدين الرئيسيين من المعلومات المحاسبية التي تقدمها القوائم المالية في اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان والقرارات الاخرى لان اهدافهم تتبع اساسا من الاحتياجات الاعلامية للمستخدمين الخارجيين الذين يفتقرون الى السلطة لوصف المعلومات المالية لذلك هم يطلبوها من الشركات وبالتالي على الادارة ايصالها اليهم (Eldon & Michael, 2001: 129).

في ضوء ذلك يمكن تبويب المستخدمين في مجموعات هي (فoster، 2011: 26):

1.4 حملة الاسهم والمستثمرين ومحللو الاوراق المالية: يعد هؤلاء اهم مستخدمي المعلومات التي تقدمها القوائم المالية في اتخاذ قرارات تتعلق بتحديد الاسهم التي سيتم شراؤها او بيعها او الاحتفاظ بها، وكذلك توقيت هذه العمليات. وعادة ما تكون هذه القرارات ذات تركيز استثماري او تركيز على وظيفة الوكالة او كلاهما معا في آن واحد.

2.4 المديرون: احد مصادر الطلب على معلومات القوائم المالية بسبب التعاقدات التي تحتوي على احكام وشروط تعتمد على متغيرات القوائم المالية (مثل عقود حوافز الادارة) بالاضافة الى استخدام هذه المعلومات في العديد من قراراتهم التمويلية والاستثمارية والتشغيلية. فالمتغيرات التي تعتمد على القوائم المالية مثل نسبة الديون الى حقوق الملكية ونسبة تغطية الفوائد تعد متغيرات مهمة في تحديد مقدار الديون طويلة الاجل.

3.4 المستخدمون (العمال): يهتم هؤلاء بما تقدمه القوائم المالية من مؤشرات عن ربحية الشركة في الحاضر والمستقبل ومدى تاثير ذلك على حصتهم من الارباح الموزعة ، بالاضافة الى ما تقدمه القوائم المالية من مؤشرات على استمرار خطط معاشاتهم التقاعدية ونجاح هذه الخطط.

4.4 المقرضون والموردون الآخرون: ان المعلومات التي تقدمها القوائم المالية تساعد المقرضون والموردون في معرفة المركز المالي قبل التعامل مع الشركة من خلال معرفة المعلومات المتعلقة بالسيولة والمديونية والربحية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المناسبة لتحديد مقدار الفائدة ومقدار الضمان المطلوب وطريقة التسديد وشروط التعاقد لمنح القروض او التوريد.

5.4 العملاء: العملاء لهم اهتماماتهم لمعرفة ومتابعة المقدرة المالية للشركة التي يرتبطون بها لمدة طويلة، ويزداد هذا الاهتمام في ظهور المخاوف من الافلاس حيث تساهم معلومات القوائم المالية في معرفة قدرة الشركة على البقاء.

6.4 الهيئات التنظيمية والحكومية: يأتي اهتمام هذه المجموعات باختلاف اهدافهم، فالبعض يهتم بمقدار الارباح والايادات المتحققة لغرض فرض الضرائب، والبعض الاخر يهتم بمعلومات القوائم المالية لاغراض التعاقد الحكومي والرقابة التنظيمية لان هذه المعلومات تعد احد مدخلات اتخاذ القرارات من قبل الهيئات بالاضافة الى المعلومات التي تقدمها البيئة او المجتمع التي تعمل بها الشركة.

7.4 اطراف اخرى: وتشمل الباحثين الاكاديميين ومنظمات المجتمع المدني لحماية البيئة ومجموعات الضغط ذات المصالح الخاصة. لذا زاد الاهتمام بما تقدمه القوائم المالية من معلومات تساهم في المحافظة على البيئة وتعزيز العائد الاجتماعي مما ادى الى ظهور محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومحاسبة البيئة ومحاسبة الموارد البشرية.

5. خصائص متخذي القرارات

توفر التقارير المالية السنوية الكثير من المعلومات للمستثمرين متخذي القرارات عن المركز المالي والدخل المتحقق والتدفقات النقدية وملخص عن الانشطة المختلفة للشركات والخطط الموضوعة. ويهدف الافصاح عن هذه المعلومات مساعدة متخذي القرارات الحاليين والمحتملين من اتخاذ القرارات المناسبة، ولكن البحوث المتعلقة بقدرة الفرد على استخدام المعلومات بشكل عام (بحوث التشغيل البشري للمعلومات) اشارة الى ان الافراد يتمتعون بقدرة محدودة على تشغيل كمية كبيرة من المعلومات. وتوصلت تلك البحوث الى النتائج التالية (شرويدر واخرون، 1990: 167):

1. ان ادراك الفرد للمعلومات انتقائي تماما، بمعنى انه اذا كان الافراد قادرين على فهم جزء محدود من بيئتهم، فان تصورهم لما يتوقعون الشعور به حيال حالة معينة سيحدد الى حد كبير ما يشعرون به.

2. بما ان الافراد يتخذون القرارات على اساس جزء قليل من اجمالي المعلومات المتاحة لهم، فهذا يعني ليست لديهم القدرة على اتخاذ القرارات المثلى.

3. بما ان الافراد غير قادرين على الدمج والتكامل بين القدر الكبير من المعلومات التي بحوزتهم، لذا يقومون بمعالجة المعلومات بطريقة تتابعية.

ان هذه النتائج تتعارض والاتجاه الحالي لمجلس المعايير المحاسبية FASB ولجنة تداول الاوراق المالية SEC الذي يتجه نحو المزيد من الافصاح عن المعلومات الملائمة بما يمكن المستثمرين من اتخاذ القرارات الواعية والرشيده، حيث اعتمد الاطار المفاهيمي لمجلس المعايير المحاسبية مفهوم **المستثمر الحصيف** الذي يتمتع باستيعاب جيد وفهم ومعرفة مسبقة في استخدام وتحليل المعلومات المحاسبية، فهو مستثمر متخصص او محلل مالي يتابع التطورات المالية والاقتصادية ويوازن بين البدائل الاستثمارية. لذلك اعتمد الاطار المفاهيمي على اتجاه متزايد نحو التوسع في الافصاح المحاسبي وتعدد

مجالاته، ويسمى هذا الاتجاه بالافصاح او المحتوى الاعلامي للقوائم المالية الذي يمثل قيمة ما تقدمه او تحتويه القوائم المالية من معلومات اقتصادية تساهم، من وجهة نظر مستخدميها ، في اتخاذ قرارات اقتصادية تتعلق بالشركة مثل قرارات توظيف الاموال او قرارات الاقتراض (مطر، 2003: 306).

ان الافصاح الاعلامي وفق ما ورد من قبل FASB يتضمن وبشكل رئيسي، اضافة الى مايقدمه الافصاح التقليدي، ما ياتي (حنان، 2005: 71):

1. زيادة عدد القوائم المالية الاساسية باضافة قائمة التدفق النقدي وقائمة التغير في حقوق الملكية وحسب ما ورد في القائمة رقم 95 لمجلس معايير المحاسبة المالية FASB.
 2. قوائم مالية ملحقه ومعدلة بالتغيرات في مستويات الاسعار وحسب ما ورد في القائمة رقم 33 لمجلس معايير المحاسبة المالية FASB اي تطبيق محاسبة التضخم (المستوى العام للاسعار) وكذلك محاسبة تكلفة الاستبدال (المستوى الخاص للاسعار).
 3. قوائم مالية موحدة لمجموعة الشركات التي تكون وحدة اقتصادية متكاملة.
 4. تقارير وقوائم مالية قطاعية عن خطوط الانتاج والتوزيع في الوحدات الاقتصادية ذات الانشطة المتعددة.
 5. اعداد تقارير مرحلية مؤقتة.
 6. قائمة دخل متعددة المراحل مع الافصاح عن عائد السهم.
- ان هذا الاختلاف في الرؤيا بين بحوث التشغيل البشري للمعلومات وبين ما يطرحه الاطار المفاهيمي لمجلس المعايير المحاسبية ينعكس اثره على درجة الافصاح المطلوبة والتي تساهم في صناعة واتخاذ القرارات التي يجب ان لا يكون لها اثر عكسي لما هو مستهدف من الافصاح المحاسبي في ترشيد قرارات المستثمرين. لذا فان تحديد المعلومات الاكثر ملائمة وموثوقة، وجودة هذه المعلومات يجب ان ينعكس في القوائم المالية التي يتم الاعلان او الافصاح عنها.

6. احتياجات مستخدمي القوائم المالية

لمعرفة احتياجات مستخدمي القوائم المالية سواء كانوا مستخدمين داخليين او خارجيين لا بد من الاجابة على الاسئلة الاتية (حنان، 2005: 57):

- من هم مستخدمي القوائم المالية وماهي اغراض هذا الاستخدام؟
- ما هي المعلومات التي يحتاجون اليها والتي يمكن ان تزودهم بها المحاسبة؟
- ما هو اطار العمل الملائم لتزويدهم بالمعلومات التي يحتاجون اليها؟

وقد اجاب FASB ضمن الاطار الفكري لنظرية المحاسبة على هذه الاسئلة في البيان رقم (1) لسنة 1978 باسم "اهداف التقرير المالي لمنشات الاعمال" محدداً احتياجات مستخدمي القوائم المالية بما ياتي (FASB Concepts No. 1, 1980: 7824) (بتصرف من الباحثين):

1. معلومات محاسبية مفيدة في اتخاذ القرارات، ولكي تكون المعلومات مفيدة يجب ان تتصف بصفتين اساسيتين هما الملائمة والموثوقية، وبصفتين ثانويتين هما القابلية للمقارنة والثبات في تطبيق السياسات المحاسبية.

2. تكوين صورة عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة التي حدثت فعلا للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية من حيث حجمها وتوقيتها ودرجة التأكد والمخاطرة.

3. توفير معلومات تتعلق بمراد الوحدة الاقتصادية وحجم التزاماتها والتغيرات التي طرأت على هذه المراد والالتزامات للتنبؤ بالتدفقات المالية المستقبلية وتقييم كفاءة الادارة في ادارة هذه المراد الاقتصادية.

4. توفير معلومات عن ربحية الوحدة الاقتصادية ومدى التغيرات التي طرأت عليها واستمراريتها للتمكن من التنبؤ بالربحية المستقبلية.

5. توفير معلومات عن السيولة والمرونة المالية واليسر المالي الذي تتمتع به الوحدة الاقتصادية من خلال توفير معلومات عن الانشطة التشغيلية والتمويلية والاستثمارية التي تقوم بها بما يفيد في تحليل مصادر الاموال واستخداماتها.

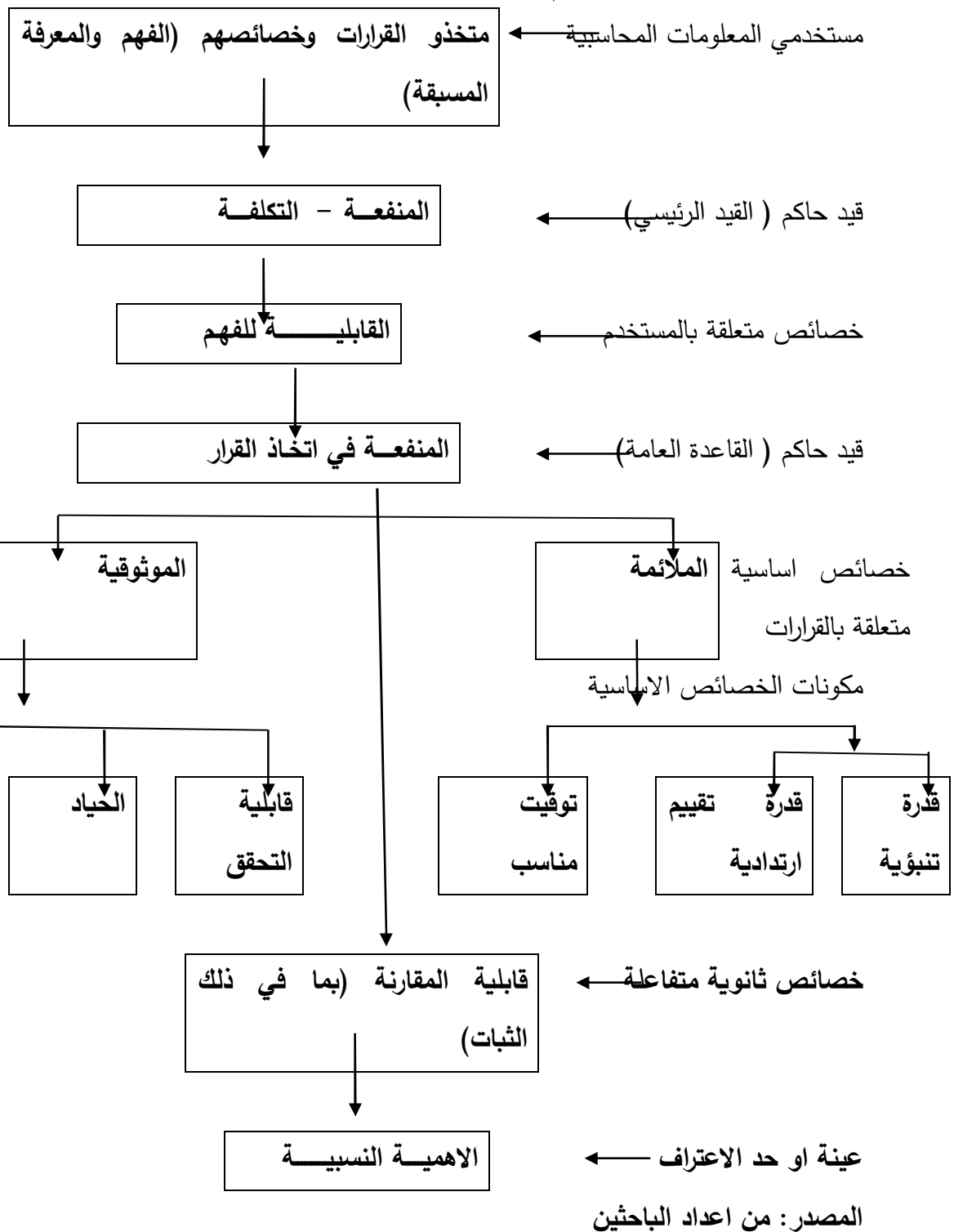
7. جودة المعلومات المحاسبية

ان المعلومات الجيدة هي المعلومات الاكثر فائدة في عملية صناعة وترشيد مراحل اتخاذ القرارات، وان جودة هذه المعلومات تعتمد على الخصائص الذاتية الاساسية والثانوية لهذه المعلومات وقدرة هذه المعلومات على مساعدة متخذي القرارات الذين لديهم مستوى من الفهم والادراك والقدرة على دراسة وتحليل المعلومات (المستثمر الحصيف) لصناعة واتخاذ القرارات الرشيدة.

ويعد البيان رقم (2) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB لسنة 1980 بعنوان (الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية) الدراسة الاكثر شمولية واهمية والتي ما زالت تمثل المرجعية الاولى في تقييم وتطور الممارسات المحاسبية . وهذه الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كما قدمها FASB تاخذ الشكل الاتي (FASB Concepts No. 2, 1980: 4048) و (حنان، 2005: 67-70):

شكل (1)

هرم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية



يقدم الشكل السابق النقاط الآتية :

1. خصائص تتعلق متخذي القرارات، أي مستخدمي المعلومات المحاسبية.
2. خصائص ذاتية للمعلومات وتنقسم إلى خصائص أساسية وخصائص ثانوية متفاعلة.
3. من تفاعل أو تداخل الخاصيتين الأساسيتين الملائمة والموثوقية ينتج عنهما أن المعلومات المحاسبية يجب أن تتصف بقابليتها للمقارنة وما يتطلبه ذلك من الثبات في تطبيق الطرائق والأساليب المحاسبية من دورة مالية إلى أخرى.

4. هنالك قيدين رئيسيين على استخدام الخصائص السابقة هما:

- قيد حاكم أو متحكم: هو أن تكون المنفعة المتوقعة من المعلومات أكبر من تكلفة انتاجها وتوصيلها.

- الأهمية النسبية: حيث تعد نقطة الفصل (العتبة) في الاعتراف المحاسبي لبنود القوائم المالية. هذا وقد ورد في المعيار رقم 6 لسنة 1985 أن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية قابلة للتطبيق على جميع الوحدات المحاسبية بصرف النظر عن طبيعة النشاط الذي تعمل به الوحدة سواء كانت وحدات هادفة للربح أو وحدات غير هادفة للربح، حيث يهتم مستخدمي المعلومات المحاسبية بجودة المعلومات في ظل المنفعة أو الفائدة التي تقدمها هذه المعلومات والتي تساهم بشكل فعال في صناعة واتخاذ القرارات المناسبة، وأن جودة المعلومات تأتي من أن هذه المعلومات يجب أن تكتسب الخصائص النوعية الأساسية والثانوية ادناه (حنان ، 2005: 202):

1.7 الملائمة: تعرف الملائمة بأنها قدرة المعلومات على إحداث تغيير في اتجاه قرار مستخدم معين، حيث ينسجم هذا التعريف مع مفهوم مبدأ الإفصاح الشامل ومع مفهوم قيد الأهمية النسبية، لأن كل معلومة مؤثرة هي مهمة نسبياً ويجب الإفصاح عنها والعكس صحيح، وهذا يظهر الترابط بين مفهوم الملائمة ومبدأ الإفصاح وقيد الأهمية النسبية.

ولضمان جودة المعلومات المحاسبية فإن مفهوم الملائمة يجب أن يتوفر فيه الخصائص الآتية:

1. التوقيت الملائم: ويقصد به توفير المعلومات في وقت مناسب قبل أن تفقد قيمتها أو منفعتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرارات لأن هذه العملية مرتبطة بمدة زمنية محددة وبالتالي فإن التأخير في توفير هذه المعلومات يجعلها أقل فائدة أو بدون فائدة مرجوة مع ملاحظة أن التوقيت المناسب يجب أن يتناسب وطبيعة القرار ودرجة سرعة توفير هذه المعلومات.
2. القدرة على التنبؤ بالمستقبل: أي القيمة التنبؤية للمعلومات، وقد عرفها مجلس المعايير المحاسبية في البيان رقم 2 لسنة 1980 (بأنها خاصية المعلومات في مساعدة المستخدمين على زيادة احتمال تصحيح تنبؤات نتائج أحداث ماضية أو أحداث حاضرة)، في حين أوضحت الجمعية

الامريكية للمحاسبة AAA ان هنالك على الاقل طرائق للاستفادة من مفهوم القيمة التنبؤية هي (حنان، 2005: 73):

- أ- الطريقة المباشرة: وهي تزويد الادارة بالتنبؤات دون الرجوع الى بيانات الماضي. ويحد تطبيق هذه الطريقة سوء الاستخدام والالتزامات التي قد تنشأ عن توقعات غير دقيقة.
 - ب- الطريقة غير المباشرة: وهي تقديم بيانات عن احداث ماضية لتمكين المستخدمين من التنبؤ بالمستقبل. وتتعلق هذه الطريقة من فرضية وجود علاقة ارتباطية قوية بين احداث الماضي واحداث المستقبل، وهذا افتراض قد يكون غير مبرر.
 - ج- طريقة اعتماد مؤشرات مرشدة: تقوم هذه الطريقة على فكرة اعتماد مؤشرات محددة تساهم في اعطاء صورة عن حركة وتغير البيانات تكون مؤشرا عن حدوث حركات وتغيرات في الاحداث المتنبئ بها.
 - د- طريقة المعلومات المعززة: تتعلق هذه الطريقة من ان تقديم بيانات محاسبية قد تستخدم في التنبؤ ببيانات اخرى ينتج عنها مؤشرات او دلائل عن تنبؤات مستقبلية اي انها تقوم على فرضية وجود علاقة ارتباط معروفة بين البيانات المحاسبية وبيانات اخرى يمكن ان ينتج عنها معلومات تساهم في التنبؤ بالاحداث المستقبلية.
3. القدرة على التقييم الارتدادي للتنبؤات السابقة: وتسمى بالتغذية العكسية حيث ان جودة المعلومات المقدمة الى المستخدمين يمكن ان تساهم في تعزيز او تصحيح توقعات سابقة تمثل مخرجات تلك المعلومات وبالتالي تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه التوقعات، حيث تقوم التغذية العكسية على فكرة المقارنة بين ماهو متنبئ به ومخطط وبين ما تم تنفيذه اي تحديد الانحراف الطارئ بين التنبؤ بما سيحدث وبين ما حدث فعلا، وهي تعني تقييم المستثمر بهدف تحسين القرارات.

2.7 الموثوقية: عرف FASB في بيانه رقم 2 لسنة 1980 الموثوقية على النحو التالي (وهي خاصية المعلومات في التاكيد بان المعلومات خالية من الاخطاء والتحيز بدرجة معقولة وانها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله). وتتكون هذه الخاصية من ثلاث خصائص فرعية هي (الشيرازي، 1990: 202):

1. الصدق في التعبير عن الظواهر: يقصد بها وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات المحاسبية وبين الظواهر المراد التقرير عنها، فالعبرة في صدق تمثيل المضمون او الجوهر وليس مجرد الشكل، وفي نفس الوقت لا يقصد بالصدق في التعبير ان تكون المعلومات مؤكدة او حتى دقيقة بصورة مطلقة على عكس ذلك قد يتطلب بيان التوزيعات الاحتمالية للقيم الواردة في التقارير

المالية والافصاح عن الخطأ الذي يصاحب الارقام المحاسبية. حيث تتطلب خاصية الصدق في التعبير تجنب نوعين من انواع التحيز هما التحيز في عملية القياس (كما في استخدام اساس الكلفة التاريخية) والتحيز من قبل القائم بعملية القياس، وهنا نجد ان التحيز قد يكون مقصود (عدم الامانة) او غير مقصود (نقص في المعرفة والخبرة).

2. امكانية التحقق: وتعني ان النتائج التي يتوصل اليها شخص معين باستخدام اساليب معينة للقياس والافصاح يستطيع ان يتوصل اليها شخص اخر اذا استخدم نفس الاساليب، اي ان القياس يتمتع بالموضوعية وخالي من التحيز المتعلق بشخص القائم بعملية القياس، بمعنى ان تستند الى ادلة ثبوتية يؤدي الاعتماد عليها الى الوصول الى نفس النتائج مع ملاحظة التأكد من صحة طريقة القياس للتعبير عن الاحداث المالية والاقتصادية تعبيراً صادقاً، وهنا لابد من التفرقة بين القدرة على التثبت من القياس ذاته وبين القدرة على التثبت من صحة التطبيق لطريقة القياس.

3. الحياد: هو حيادية المعلومات المحاسبية وعدم ميلها الى حدث اكثر من ميلها الى حدث اخر وبالتالي خلوها من التحيز لذلك الحدث والتاثر والتاثير به وبالتالي تغليب مصلحة فئة معينة من مستخدمي القوائم المالية على حساب غيرهم من المستخدمين. لذا فان اهمية هذه الخاصية تأتي على مستويين هما:

أ- مستوى الاجهزة المسؤلة عن تنظيم السياسة المحاسبية وبصفة خاصة وضع المعايير المحاسبية.

ب- مستوى المسؤولين عن اعداد القوائم المالية.

8. الموازنة بين الملائمة والموثوقية

هنالك تعارض بين خاصيتي الملائمة والموثوقية فكلما كانت المعلومات المحاسبية اكثر ملائمة كلما كانت اقل موثوقية والعكس صحيح، لذا لابد من ايجاد توازن مناسب يمكن مستخدمي القوائم من ترشيد قراراتهم الاستثمارية من خلال الموازنة بين الملائمة والموثوقية، اي ان يضحي بجزء من احدهما لصالح الثانية طالما لايمكن تحقيقهما بنفس الدرجة المثلى . ولتوضيح ذلك نأخذ القياس المحاسبي للموجودات وفق الكلفة التاريخية الذي يوفر قدر اكبر من قابلية التحقق والموضوعية (الموثوقية) ولكنه اقل ملائمة كما موضح في العلاقة ادناه (حنان، 2005: 79):

جدول (1)

نموذج الارتباط بين المقياس والكلفة والقيمة

المقياس	الكلفة التاريخية	القيمة الجارية او القيمة الحالية
الملائمة	درجة منخفضة من الملائمة	درجة عالية من الملائمة
الموثوقية	درجة عالية من الموثوقية	درجة منخفضة من الموثوقية

المصدر: من اعداد الباحثين

مما تقدم يمكن القول ان درجة جودة المعلومات تعتمد بشكل كبير على سلوك مستخدمي القوائم المالية في اختيار المعلومات التي يعتقدون انها مناسبة ومفيدة في صناعة واتخاذ القرارات فكلما كان الافصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية يخدم المستخدمين كلما كانت المعلومات تتمتع بالجودة المطلوبة، فالبعض من متخذي القرارات يرى ان جودة المعلومات في مدى ملائمتها لاتخاذ القرارات، في حين البعض الاخر يرى ان موثوقية المعلومات اكثر فائدة في صناعة واتخاذ القرارات، في حين يرى منظري الفكر المحاسبي ان الموازنة بين الملائمة والموثوقية يعتمد على سلوك متخذي القرارات نحو الاهداف التي يسعون الى تحقيقها .

9. الاطار العملي للبحث

يبين تحليل نتائج الاسئلة الموجهة على شكل استبانة الى عينة مختارة من العاملين والمهتمين بالقوائم المالية والمعلومات المحاسبية باستخدام مقياس ليكرت ذو الدرجات الخمسة للعلاقة او الارتباط بين منهج اتخاذ القرار وحاجات مستخدمي القوائم المالية وجودة المعلومات المحاسبية المطلوبة من خلال:

1.9 التحليل الديموغرافي

قام الباحثان بالتحليل الديموغرافي لعينة البحث للتعرف على مدى تمثيلها وتجانسها ودرجة اهتمامها بموضوع البحث وكما موضح ادناه:

جدول (2)

التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الديموغرافية لعينة البحث

الصفات	الفئة	التكرار	النسبة %
المؤهل	بكالوريوس محاسبة	16	40
العلمي	دبلوم محاسبة	8	20
	ماجستير محاسبة	7	17.5
	دكتوراه محاسبة	9	22.5
المجموع		40	%100
الخبرة	اقل من 10 سنوات	10	25
	اقل من 20 سنة	16	40
	اكثر من 20 سنة	14	35
المجموع		40	%100
المهنة	موظف مالي حكومي او خاص	22	55
	وسيط مالي	3	7.5
	مستثمر	3	7.5
	باحث اكاديمي	11	27.5
	محلل مالي	1	2.5
المجموع		40	%100

المصدر: من اعداد الباحثين

من خلال التحليل اعلاه نجد ان حملة الشهادات العليا مثلوا 60% من العينة وذلك يعكس اهتمامهم بالاطار المفاهيمي لنظرية المحاسبة وتأثر هذا الاهتمام بسلوك مستخدمي القوائم المالية وجودة المعلومات المحاسبية. كما ان الخبرة التي زادت عن 10 سنوات تمثل 75 % من العينة وهذا يعطي درجة مقبولة من الثقة بالاجابات الواردة على اسئلة الاستبانة.

اما المهنة فقد اظهر التحليل ان العاملين في مجال المحاسبة التطبيقية تمثلوا بنسبة 55% من عينة البحث ثم جاء بعدهم العاملين في البحث الاكاديمي بنسبة 27.5 % من العينة، اي ان نسبة المهتمين بالقوائم المالية وجودة المعلومات المحاسبية تمثل 85 % من العينة مما يزيد من الثقة بالاجابات.

ومن الملاحظ ان التحليل اظهر قلت العاملين في مجال التحليل المالي كمهنة مستقلة وذلك يعود الى طبيعة المناهج الدراسية في اقسام المحاسبة التي لا تركز على مهنة التحليل المالي.

2.9 التحليل الاحصائي

ولغرض اثبات فرضية البحث تم اللجوء الى اسلوب التحليل العاملي لمعرفة الارتباط بين منهج اتخاذ القرار وسلوك المستخدمين وجودة المعلومات المحاسبية التي شملتها الاسئلة الموجهة الى عينة البحث ومدى تأثر ذلك بالمؤهل العلمي، حيث ان التحليل العاملي هو اسلوب احصائي رياضي يستهدف تبسيط الارتباطات بين مختلف المتغيرات الداخلة في التحليل وصولا الى العوامل المشتركة التي تصف العلاقة بين هذه المتغيرات وتفسيرها، وكذلك تساهم في اثبات الفرضية الموضوعة، لان من اهداف التحليل العاملي اثبات الفرضيات الموضوعة (بلاس، 2012: 17).

وقد قام الباحثان بادخال الاسئلة التي تم طرحها كمتغيرات في التحليل العاملي بالاضافة الى المؤهل العلمي كمتغير مؤثر وكما يأتي:

جدول (3)

المتغير	صيغة السؤال	السؤال
X1	ان القوائم المالية الحالية المستخدمة تعد كافية لاتخاذ القرار.	س1
X2	ان درجة الافصاح الحالية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية مناسبة وجيدة لاتخاذ القرار.	س2
X3	ان جودة المعلومات المحاسبية المقدمة تقاس بمدى قدرتها على تزويد متخذي القرارات بالمعلومات المناسبة لاتخاذ القرار.	س3
X4	ان حاجة مستخدمي المعلومات المحاسبية يمكن ان تؤثر في مدى الافصاح المطلوب وجودة المعلومات المحاسبية.	س4
X5	ان اضافة تحليلات مالية للقوائم المالية عن درجة السيولة والربحية والمديونية تعزز من جودة المعلومات المحاسبية.	س5
X6	ان الاعتماد على المعلومات المحاسبية المناسبة التي تقدمها القوائم المالية يعزز من قدرة المستخدم على اتخاذ القرار الرشيد.	س6
X7	يمكن ان يتأثر سلوك متخذي القرارات بجودة المعلومات المقدمة في القوائم المالية ومدى كفايتها لاتخاذ القرار.	س7
X8	ان اضافة حقل او اكثر الى القوائم المالية لعرض بعض المؤشرات المالية يساهم في رفع جودة المعلومات المحاسبية.	س8

س9	ان وجود منهج واضح لاتخاذ القرار يساهم في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية وترشيد القرار .	X9
س10	يمكن ان يصنع القرار بالاعتماد على المعلومات التي تتعلق ب: أ. قيمة الموجودات طويلة الاجل. ب. قيمة الموجودات قصيرة الاجل. ت. مؤشرات السيولة. ث. مؤشرات المديونية. ج. مؤشرات الربحية. ح. مجتمعة.	X10

وقد تم تحليل مصفوفة الارتباط لهذه المتغيرات وصولاً الى اقل عدد ممكن من المحاور او العوامل التي تمكننا من التعبير عن اكبر قدر من التباين بين هذه المتغيرات. والجدول رقم (2) يوضح لنا مصفوفة الارتباط لقيم العوامل المؤثرة والتي يزيد عامل الارتباط الخاص بها عن 0.5:

جدول (2)

مصفوفة الارتباط لقيم العوامل المؤثرة

	Constant	Col-1	Col-2	col-3	col-4	Col-5
Constant	1.0000	-0.0765	-0.1654	-0.4843	-0.2610	-0.2286
Col-1	-0.0765	1.0000	-0.8198	0.1403	-0.2839	-0.1629
Col-10	-0.1620	0.1403	-0.2266	-0.0114	-0.3895	-0.2123
Col-2	-0.1654	-0.8198	1.0000	-0.0341	0.4375	0.2311
Col-3	-0.4843	0.1403	-0.0341	1.0000	-0.0802	-0.1228
Col-4	-0.2610	-0.2839	0.4375	-0.0802	1.0000	0.1380
Col-5	-0.2286	-0.1629	0.2311	-0.1228	0.1380	1.0000
Col-6	-0.0548	0.1464	-0.3285	0.0760	-0.5204	-0.4286
Col-7	-0.2046	0.2142	-0.0474	0.2044	-0.2792	0.1591
Col-8	0.0508	-0.0737	0.0641	-0.1681	0.1236	-0.2181
Col-9	-0.1276	-0.0667	0.0872	0.0449	0.2376	-0.1249
	Col-6	Col-7	Col-8	Col-9	Col-10	
Constant	-0.0548	-0.2046	0.0508	-0.1276	-0.1620	
Col-1	0.1464	0.2142	-0.0737	-0.0667	0.1044	
Col-10	0.1759	-0.1262	-0.1442	-0.0545	1.0000	
Col-2	-0.3285	-0.0474	0.0641	0.0872	-0.2266	
Col-3	0.0760	0.2044	-0.1681	0.0449	-0.0114	
Col-4	-0.5204	-0.2792	0.1236	0.2376	-0.3895	
Col-5	-0.4286	0.1591	-0.2181	-0.1249	-0.2123	
Col-6	1.0000	-0.0846	0.1440	-0.1535	0.1759	
Col-7	-0.0846	1.0000	-0.2442	-0.2875	-0.1262	
Col-8	0.1440	-0.2442	1.0000	-0.4509	-0.1442	
Col-9	-0.1535	-0.2875	-0.4509	1.0000	-0.0545	

المصدر: من اعداد الباحثين

اما الجدول (3) يوضح التحليل العاملي للمتغيرات موضع الدراسة حيث يظهر لنا القيم الذاتية او المميزة لكل عامل ونسبة التباين ونسبة التباين المجمعة، حيث يتم قبول العوامل المشتركة التي تزيد قيمتها الذاتية عن (1) لتقليص عدد المتغيرات ذات المعنى الى مجاميع تساهم في تفسير الارتباط بين المتغيرات. وقد اظهر التحليل العاملي 70.485% حيث تم اختيار هذه القيم وفق القيمة الذاتية او المميزة التي زادة قيمتها عن (1).

جدول رقم (3)

التحليل العاملي

Factor number	Eigenvalue	Percent of variance	Cumulative percentage
1	2.8288	25.716	25.716
2	2.2364	20.331	46.047
3	1.5713	14.284	60.331
4	1.1169	10.154	70.485
5	0.8510		
6	0.7794		
7	0.5603		
8	0.3550		
9	0.3479		
10	0.2429		
11	0.1103		

المصدر: من اعداد الباحثين

اما الجدول (4) يوضح تشبع العوامل بعد عملية تدوير العوامل التي الهدف منها التوصل الى تشكيلة مناسبة من العوامل التي يمكن تفسيرها، حيث تكون المساهمة (التشبع) عادة اكبر من (0.5+).

جدول (4)
التحليل العاملي بعد التدوير

	Factor 1	Factor 2	Factor 3	Factor 4
Col-1	0.9418	-0.0561	-0.0445	-0.0486
	0.0099	0.3957	0.4858	0.0318
Col-10	-0.6534	0.0056	-0.3092	0.0024
	0.8835	-0.0736	-0.1451	-0.0914
Col-11	-0.1736	0.0100	-0.0404	0.8533
	-0.1764	-0.1104	0.8861	-0.0470
Col-2	0.1166	0.4862	0.3396	0.5057
	0.2346	0.0703	0.7526	0.0650
Col-3	-0.3182	0.5565	0.4297	-0.3687
	-0.0872	0.8702	-0.0571	0.1396
Col-4	-0.0143	0.8745	0.0219	-0.0191
Col-5				
Col-6				
Col-7				
Col-8				
Col-9				

المصدر: من اعداد الباحثين

نجد من خلال جدول التحليل العاملي بعد التدوير ضمن العامل الاول ان المتغير X1 (يمثل س1) والمتغير X2 (يمثل س2) لهما تاثير كبير على عملية اتخاذ القرار بلغت نسبة 25.716% وهذا يعني ان القوائم المالية المعدة والمستخدمة حاليا ودرجة افصاحها لها تاثير كبير على عملية اتخاذ القرار، لذا فان التوسع في انواع القوائم المالية المقدمة الى المستخدمين يؤثر في درجة الافصاح وذلك لان تعدد القوائم يعني تعدد وتنوع المعلومات المحاسبية التي تقدمها القوائم الى مستخدميها الذين يؤثر سلوكهم وحاجاتهم على درجة الافصاح المطلوبة اي يوجد ارتباط عكسي بين عدد القوائم المطلوبة ودرجة الافصاح (جدول رقم 2) وهذا ما يؤكد العامل الثاني في جدول رقم 4 ونسبة تأثيره 20.331% والذي يمثل المتغيرات X7، X8، X9 (تمثل الاسئلة 7، 8، 9) حيث نرى تاثير منهج اتخاذ القرار بسلوك مستخدمي القوائم المالية وجودة المعلومات التي تقدمها القوائم واسلوب عرض هذه المعلومات ودرجة الافصاح

المطلوبة من المستخدمين ، وهذا ينطبق على العامل الثالث ونسبة تأثيره 14.289% والذي يتضمن المتغيرات X10،X6 وبدرجة اقل X4 (تمثل الاسئلة 4،10،6) حيث ان حاجات مستخدمي القوائم المالية يمكن ان تؤثر بدرجة مقبولة بانواع التحليلات والمعلومات التي تقدمها القوائم المالية وطريقة عرضها ودرجة الافصاح وجودة المعلومات المحاسبية. اما العامل الرابع والذي يشمل المتغيرين X3،X5 (تمثل الاسئلة 3، 5) فانها تؤكد على ان جودة المعلومات المحاسبية تقاس بقدرتها على تلبية حاجات المستخدمين من المعلومات التي تساعد على اتخاذ القرار .

ان هذا التحليل ساهم في اثبات العلاقة او الارتباط بين منهج اتخاذ القرار وجودة المعلومات المحاسبية وسلوك مستخدمي القوائم المالية.

10. الاستنتاجات والتوصيات

1.10 الاستنتاجات

تم التوصل الى الاستنتاجات التالية:

1. ان تنوع نماذج اتخاذ القرار يعني تنوع حاجات مستخدمي هذه النماذج مما يتطلب تنوع المعلومات التي تقدمها القوائم المالية.
2. تتأثر جودة المعلومات المحاسبية بنماذج القرار التي يستخدمها متخذي القرارات للوصول الى القرار الرشيد.
3. ان قدرت الافراد من مستخدمي القوائم المالية على التعامل مع المعلومات التي تقدمها القوائم المالية محدودة مما يجعل اختيار المعلومات المناسبة لاتخاذ القرارات انتقائيا وتتم المعالجة بطريقة تتابعية.
4. اعتمد مجلس المعايير المحاسبية مفهوم المستخدم الحضيف الذي يستطيع ان يقرأ ويحلل القوائم المالية بشكل جيد لصناعة واتخاذ القرارات. ان هذا المفهوم من الصعب قبوله بشكل عام (خاصة في العراق)، وان القبول به يتطلب ان تكون جودة المعلومات المحاسبية تمثل التفاعل والتداخل بين خصائص مستخدمي القوائم المالية والخصائص الذاتية للمعلومات.
5. كلما كانت المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية قادرة على تلبية حاجات مستخدميها في التنبؤ باتخاذ القرار كلما كانت هذه المعلومات بالجودة المطلوبة.

2.10 التوصيات

1. ضرورة الاهتمام بنماذج القرار التي يستخدمها متخذي القرار عند اعداد القوائم المالية لانها تؤثر في سلوك هؤلاء المستخدمين.
2. ان تقدم القوائم المالية المعلومات المحاسبية الملائمة والموثوقة بالجودة التي تناسب مستخدمي القوائم وتؤثر في سلوكهم مع مراعاة المحددات المحاسبية (الكلفة - المنفعة).
3. زيادة القوائم الاساسية باضافة قوائم اخرى مثل قائمة التراكم الراسمالي او هيكل التمويل التي تتضمن هيكل التمويل اول المدة مضافا اليه او مطروحا منه التغيرات سواء كان مصدرها تشغيلي او تمويلي للوصول الى هيكل التمويل اخر المدة لتمكين مستخدمي القوائم من التعرف على هيكل التمويل والمؤشرات المتعلقة به.
4. اضافة حقول تحليلية الى القوائم المالية المقارنة مثل حقول للمؤشرات الاتجاهية (الافقي) او الهيكلية (الراسي) لتعزيز جودة المعلومات المحاسبية ومساعدة المستخدمين في ترشيد قراراتهم.

5. للقبول بمفهوم المستخدم الحضيف، يجب زيادة الاهتمام بمهنة المحلل المالي والتركيز عليها ضمن مفردات قسم المحاسبة من خلال استحداث فرع للتخصص بالتحليل المالي.

تم بعون الله تعالى

1.1 المصادر

1.1.1 المصادر العربية

1. بلاسم، وسام عبد الحسين، "تحليل العوامل المؤثرة على المستوى المعاشي في العراق باستخدام التحليل العاملي وتقنية GIS"، بحث مقدم الى جامعة بغداد / كلية الادارة والاقتصاد لنيل درجة الدبلوم العالي في الاحصاء، غير منشور، بغداد، 2012.
2. حنان، رضوان حلو، "مدخل النظرية المحاسبية"، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2005.
3. الخطيب، احمد وسالم، عادل، "الادارة الحديثة"، ط1، عالم الكتب الحديثة، الاردن، 2009.
4. شرويدر، ريتشارد واخرون، "نظرية المحاسبة"، تعريب د. خالد علي احمد وا. ابراهيم ولد محمد فال، دار المريخ للنشر، الرياض، 1990.
5. الشماخ، سمير منير، "تحليل القوائم المالية"، ط1، دار الدكتور للعلوم، بغداد، 2010.
6. الشيرازي، عباس مهدي، "نظرية المحاسبة"، ط1، دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990.
7. فوستر، جورج، "تحليل القوائم المالية"، تعريب ا. د. خالد علي احمد وا. ابراهيم ولد محمد فال، دار المريخ للنشر، الرياض، 2011.
8. مطر، محمد، "التاصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية"، دار وائل للنشر، الاردن، 2003.
9. هندركسون، الدون س.، "النظرية المحاسبية"، ترجمة د. كمال خليفة ابو زيد، جامعة الاسكندرية، الاسكندرية، 1990.

2.1.1 المصادر الاجنبية

10. Eldon S. Hendriksen and Michael F. Van Brede, "Accounting Theory", Fifth ed., McGraw – Hill com.Inc., Bosten, 2001.

3.1.1 الاصدارات المهنية للجهات المحاسبية

11. APB Statement No. 4, "Baisic Concepts And Accounting Principle Undelying Financial Statement Of Business Enterprises", NY, AICPA, 1970.
12. FASB, Statement Of Financial Accounting Concepts No.1 (Objectivs Of Financial Reporting By Business Enterprises), AICPA Prefessional Standards, 1980.
13. FASB, Statement Of Financial Accounting Concepts No.2 (Objectivs Of Financial Reporting By Business Enterprises), AICPA Prefessional Standards, 1980

